

EM/RC67/INF.DOC.3

ش م/ل إ 67/وثيقة إعلامية 3
تشرين الأول/أكتوبر 2020

اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط

الدورة السابعة والستون

البند 3 (د) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير مرحلي حول إطار العمل الاستراتيجي لتعزيز خدمات المختبرات الصحية 2016-2020

مقدمة

1. في تشرين الأول/أكتوبر 2016، اعتمدت الدورة الثالثة والستون للجنة الإقليمية القرار ش م/ل إ 63/ق-4 الذي أقرّ الإطار الاستراتيجي لتعزيز خدمات المختبرات الصحية 2016-2020 بوصفه أداة لمساعدة البلدان على الوفاء بالتزامات القدرات الأساسية المختبرية المطلوبة بموجب اللوائح الصحية الدولية (2005). ويُقرّ الإطار بالدور الحاسم الذي تضطلع به المختبرات الصحية فيما يتعلق بتشخيص المريض وعلاجه، وترصد الأمراض المعدية والاستجابة لها. وحثّت اللجنة الدول الأعضاء على تكييف الإطار بما يتماشى مع أوضاعها الخاصة، وطلبت من منظمة الصحة العالمية والشركاء دعم البلدان في التنفيذ.
2. وفي عام 2020، أظهرت جائحة كوفيد-19 الدور الحاسم الذي تضطلع به المختبرات الصحية في مجال الصحة العامة وفي ترصد الأمراض المعدية ومكافحتها¹. وتعدّ هذه الجائحة اختباراً حقيقياً لخدمات المختبرات، وتبرهن على ضرورة أن تكون نُظُم المختبرات الصحية الوطنية قادرة على التوسع بسرعة في إجراء الاختبارات خلال الفاشيات. ويُسترشد بالأهداف الاستراتيجية الستة للإطار (أي الأطر التنظيمية، والجودة، والقوى العاملة، والسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي، وتكوين الشبكات، والاستخدام الرشيد للخدمات المختبرية) في إنشاء نظم مختبرية قادرة على تحقيق هذا الهدف.
3. وفي عام 2018، استعرضت الدورة الخامسة والستون للجنة الإقليمية التقدّم المُحرز في تنفيذ الإطار الاستراتيجي لتعزيز خدمات المختبرات (ش م/ل إ 65/وثيقة إعلامية 4). وأبلغ عن إحراز تقدّم في مجالي جودة المختبرات والسلامة البيولوجية، وعُرضت مبادرات جديدة تتعلق بالقوى العاملة في المختبرات والترصد المختبري لمقاومة مضادات الميكروبات. إلا أن التقرير شدد على ضرورة إعادة التأكيد على وضع سياسات وطنية للمختبرات. ويلجّص هذا التقرير المُحدّث التقدّم الإضافي الذي أحرزته المنظمة والدول الأعضاء منذ الدورة الخامسة والستين للجنة الإقليمية، ويشمل ذلك التحديات الماثلة وسبل المُضي قُدماً.

مستجدات التقدّم المُحرز

4. يُسترشد بالسياسات الوطنية للمختبرات عند إنشاء الخدمات المختبرية الوطنية وتعزيزها. وتدلّ السياسات المختبرية الوطنية على الالتزام السياسي بمعالجة المجالات ذات الأولوية والاستخدام الأمثل للموارد. ففي الفترة من 2016 إلى 2020، ارتفع عدد بلدان الإقليم التي اعتمدت رسمياً سياسات وطنية من بلدين إلى ثمانية بلدان. والمغرب في المرحلة الأخيرة من وضع السياسة، ومن المقرر أن تبدأ العملية في

¹ Konings F, Barakat A, Hutin Y, Hajjeh R. COVID-19 highlights the need for a strong health laboratories foundation for infectious disease surveillance and control in the Eastern Mediterranean Region. East Mediterr Health J.5-633:(6)26;2020.

العراق وتونس، غير أن هذه البلدان الثلاثة تواجه تأخيراً بسبب جائحة كوفيد-19. وينبغي لمزيد من الدول الأعضاء في الإقليم السعي إلى تعزيز قيادة نظم المختبرات وحوكمتها من خلال السياسات الوطنية للمختبرات.

5. كما أن تقييم الجودة الخارجي يضمن على نحو مستقل جودة الاختبارات التي يجريها المختبر. وقد شاركت مختبرات من الإقليم في البرامج العالمية للتقييم الخارجي للجودة في مجال الأمراض المعدية المُستجدة والتي يمكن تقيّمها باللقاحات، ومنها الإنفلونزا والأمراض المنقولة بالمفصليات وكوفيد-19. فعلى سبيل المثال، شارك 13 مختبراً وطنياً من 11 بلداً في التقييم الخارجي للجودة لعام 2018 الذي أجرته المنظمة لتشخيص الفيروسات المنقولة بالمفصليات، وأفادت هذه المختبرات بأن درجات النتائج بلغت 77% أو أعلى². وقد قيّمت المنظمة مخططها الإقليمي للتقييم الخارجي للجودة في مجال الميكروبيولوجيا، الذي تنسقه المختبرات في جمهورية إيران الإسلامية وعمان. ويُجرى هذا التقييم منذ عام 2005، حيث حصلت 75% من المختبرات المسجلة البالغ عددها 36 مختبراً من 20 بلداً على درجات تبلغ 80% أو أعلى. وأشار التقييم إلى إجراءات تصحيحية من شأنها أن تزيد من تعزيز البرنامج، وتشمل إنشاء لجنة استشارية تقنية لتحسين الحوكمة والتواصل مع أصحاب المصلحة وإدارة البيانات وتتبعها. ودعمت المنظمة تقييمات البرامج الوطنية للتقييم الخارجي للجودة في الأردن وباكستان، وقد أسفرت هذه التقييمات عن نتائج مماثلة. وتتخذ المنظمة خطوات لمواءمة هذه التقييمات الخارجية للجودة مع أهداف النظام العالمي لترصد مضادات الميكروبات.

6. وتعدّ تمارين المحاكاة أداة طوعية رئيسية في التحقق من القدرات الأساسية المطلوبة بموجب اللوائح الصحية الدولية (2005). وفي عام 2019، اشتركت المنظمة، والمراكز الأمريكية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، والمعهد الوطني الباكستاني للصحة، في تنظيم تدريب وطني على مدار يومين لتقييم أداء نظام مختبرات الصحة العامة في باكستان خلال محاكاة لفاشية للحمى النزفية الفيروسية. واختبر ما يقرب من 60 مشاركاً من ست مقاطعات الخطط الحالية من خلال تمرين على مهارات الأداء المكتبي والمختبري. وأشارت العملية إلى وجود خطط تخفيف للكشف عن الفاشيات وجمع العينات ونقلها، ولكن ما زالت هناك مجالات تحتاج إلى تحسين. وكانت تلك هي العملية الأولى من نوعها على نطاق واسع في الإقليم، مما مهد الطريق لإعادتها في بلدان أخرى.

7. وتعكف المنظمة وشركاؤها على إعداد البرنامج العالمي لقيادة المختبرات، الذي سيساعد البلدان على العمل من أجل توفير موارد بشرية مستدامة وكافية ومؤهلة من أجل الخدمات المختبرية. ويتألف هذا البرنامج من مزيج من المهام التي تُنقذ وجهاً لوجه وفي أثناء العمل، مع مشروع ختامي بتوجيه من المرشد. وقد اقترحت منظمة الصحة العالمية وشركاؤها باكستان لإجراء أول عملية مصادقة داخلية على البرنامج العالمي للقيادة، على ثلاث مراحل، بما يتماشى مع سياستها الوطنية للمختبرات. وانتهت المرحلة الأولى في تشرين الأول/أكتوبر 2019، وركّزت على كفاءات القيادة والتواصل لدى المشاركين من كلِّ من قطاعي صحة الإنسان والحيوان (نهج الصحة الواحدة). أشار التقييم التحصيلي الذي استند إلى مرحلة ما قبل الفحوص وما بعدها إلى زيادة مقدارها 41% في معرفة المشاركين، في حين كان التقييم التكويني للمؤشرات المختلفة مرضياً. ومن المقرر أن تبدأ المرحلة الثانية في عام 2020، من خلال جلسات عن بُعد في البداية.

² Squires RC, Oxenford CJ, Cognat S, Konings F. Performance of Eastern Mediterranean Region laboratories in the World Health Organization external quality assessment programme for arbovirus diagnostics. East Mediterr Health J.9–616:(5)26;2020.

8. والتقييمات الخارجية المشتركة هي نشاط طوعي متعدد القطاعات لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق غايات القدرات الأساسية المطلوبة بموجب اللوائح الصحية الدولية (2005). وقد كانت درجات الدول الأعضاء ضعيفة باستمرار في مجالي السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى مزيد من الاستثمار في هذه المجالات المخترية. وتواجه معظم البلدان في الإقليم تحدياً مستمراً يتمثل في التصديق المنتظم على خزائن السلامة البيولوجية لديها. ولدى المنظمة الآن مدبران لدعم الإقليم في إصدار شهادات وكلاء شحن المواد المعدية، وذلك لتحسين الإحالة ونقل العينات جواً بأمان.

9. وفي عام 2019، واصلت المنظمة توصيفها المستمر للقدرات المخترية من أجل دعم اكتشاف مقاومة مضادات الميكروبات في المختبرات المرجعية الوطنية في البحرين، ومصر، وجمهورية إيران الإسلامية. وقُيِّمت بالفعل المختبرات المرجعية الوطنية في الأردن، وباكستان، والسودان، وتونس. وقدمت المنظمة الدعم التقني لتنفيذ نُظُم إدارة الجودة في المختبرات في الأردن، وباكستان، وتونس. كما عملت المنظمة في الأردن مع الجهات المانحة والمراكز المتعاونة مع المنظمة على توفير مزيد من التدريب في الموقع لتعزيز البرنامج الوطني للتقييم الخارجي للجودة الخاص بالمختبر المرجعي الوطني في مجال علم الجراثيم. كما أعدت وكيفت المنظمة إرشادات بشأن الاختصاصات وإعادة اختبار العينات في التقييم الخارجي للجودة واكتشاف المقاومة المستجدة لمساعدة المختبرات المرجعية الوطنية في الدول الأعضاء على تنفيذ الوظائف والأنشطة المعينة.

10. إن الإقليم في أمس الحاجة إلى المختبرات المرجعية الإقليمية ومراكز التميز. وفي شباط/فبراير 2019، عيّنت منظمة الصحة العالمية قسم علم الأمراض التجريبي والمناعة وعلم الأحياء المجهرية ومركز بحوث الأمراض المعدية بكلية الطب بالجامعة الأمريكية في بيروت مركزاً متعاوناً مع منظمة الصحة العالمية للمراجع والبحوث المتعلقة بالمُمرضات البكتيرية. وسوف تشجع أمانة المنظمة المختبرات التي تتمتع بالخبرة ويمكن أن يستفيد منها الآخرون على التقدم بطلب الانضمام إلى المراكز المتعاونة مع المنظمة.

التحديات

11. على الرغم من التقدم الملحوظ الذي تحقق في العامين الماضيين، ما زال هناك بعض التحديات أمام تنفيذ الإطار الاستراتيجي:

- عدم الاعتراف الكافي بأهمية خدمات المختبرات الصحية، حيث ما زال 14 بلداً في الإقليم يفتقر إلى سياسة للمختبرات الوطنية؛
- يجب التصدي للتحديات التقنية والتشغيلية في مجال اكتساب الخبرة الإقليمية والحفاظ عليها في مجال إصدار شهادات خزانات السلامة البيولوجية وشحن المواد المعدية لدعم السلامة البيولوجية وإحالة العينات؛
- ينبغي زيادة عدد المراكز المتعاونة مع المنظمة والمختبرات المرجعية في الإقليم لدعم مجموعة متنوعة من المجالات والأنشطة ذات الصلة بالمختبرات؛
- إن حالات الطوارئ، مثل جائحة كوفيد-19، تُبرز الحاجة إلى بناء نُظُم مختبرية مرنة وقادرة على الصمود والتكيف مع الأوضاع الطارئة، وتوسيع نطاق القدرات في حالات الطوارئ، مع الحفاظ على تلبية الاحتياجات الصحية لسكان ووظائف ترصد الأمراض المعدية ومكافحتها في الأوقات العادية.

سُبُلُ الْمُضِيِّ قُدُماً

12. ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل، بدعم من منظمة الصحة العالمية والشركاء، تنفيذ الإطار الاستراتيجي من أجل استيفاء القدرات الأساسية المطلوبة بموجب اللوائح الصحية الدولية (2005) على النحو الذي تدعمه الخطة العالمية للأمن الصحي. ويجب إدراج حصائل تقييمات المختبرات، بما في ذلك التقييمات الخارجية المشتركة والاستعراضات اللاحقة وتمارين المحاكاة، في خطط العمل الوطنية للأمن الصحي. ويتطلب ذلك من جميع الأطراف المعنية مواصلة الدعوة والالتزام وتوفير الموارد وبذل الجهود.
13. وعلى الرغم من إحراز تقدّم، فإن عام 2020 هو العام الأخير للاستراتيجية، وربما كان الإطار الزمني البالغ خمس سنوات طموحاً أكثر من اللازم لتنفيذ الاستراتيجية بالكامل. وعلى وجه الخصوص، فإن العمل المتعلق بوضع القواعد والمعايير، مثل وضع السياسات الوطنية وتنفيذ نُظم الجودة، يتطلب التزاماً واستثماراً لأمد طويل. وعلاوة على ذلك، تهدد جائحة كوفيد-19 العمل الذي أُنجز على مدار عام كامل، إذ تستنزف موارد البلدان، وتعوق الدورات التدريبية والسفر لحضور حلقات العمل في الموقع وغير ذلك من أشكال الدعم التقني. وينبغي النظر في تمديد الإطار الزمني للاستراتيجية لمدة ثلاث سنوات إضافية واتساقه مع خطط العمل الوطنية في مجال الأمن الصحي.
14. وعلى أمانة المنظمة، والشركاء الدوليين، والجهات النظيرة الوطنية الانتهاء من التحقق من تنفيذ البرنامج العالمي لقيادة المختبرات داخل البلدان، وتكليف حزمة التعلم المرتبطة به بما يتلاءم مع البلدان في الإقليم، حتى يمكن المساهمة في تعزيز القوى العاملة في المختبرات على الصعيدين الوطني ودون الوطني.
15. وفي كل مرة تحدث فيها طوارئ واسعة النطاق في مجال الصحة العامة، تبرز أهمية المختبرات بشدة، ولكن سرعان ما يتضاءل الاهتمام بها عندما تنتهي الأزمة. وتُوفر جائحة كوفيد-10 فرصة غير مسبوقه لبيان أن الاستجابة الناجحة تعتمد على الاستثمار في أنظمة المختبرات والتأهب بما يتجاوز التدابير المؤقتة التي تميز حالات الطوارئ، مثل شراء مجموعات أدوات الاختبار. وعلى السياسات القوية أن تبني نُظماً تتمتع بالمرونة والقدرة على الصمود لمواجهة التحديات المستقبلية. وعليها أن تربط شبكات المختبرات الوطنية بمواقع الترصد الوبائي عن طريق نُظم المعلومات المتكاملة. ومن شأن إدراج مكون التشخيص المختبري، الذي ينظر إلى هذا المنظور الشامل بوصفه جزءاً من تقييم استجابة البلدان لكوفيد-19، أن يضمن إيلاء العناية الواجبة بهذا الجانب.